الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

23 **ذو الحجة** 1438 –14 **سبتمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان في العالم	16

Almowaten.net
المواطن
صحيفة الكترونية سعودية

أكد أن إهانة آل مرة لن تمر مرور الكرام

شاهد .. شيخ قبائل آل مرة لتميم قطر: جنسيتي سترجع غصباً ولولا قيادة المملكة لرأيت تصرفاً آخر

المصدر: جريدة المواطن الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
https://www.almowaten.net/2017/09

المواطن - الرياض

علق شيخ قبائل آل مرة، طالب بن لاهوم بن شريم آل مرة، على سحب نظام قطر الجنسية منه وبعض أفراد عائلته، مشددًا على أن حمد بن خليفة ليس عليه حق أو منة فيما يخص منحه الجنسية القطرية، وأنه لولا طلب القيادة السعودية ضبط النفس، لكان له تصرف آخر.

وقال آل مرة في مقطع فيديو مصور له: إن علي بن عبدالله، أمير قطر السابق هو من منحه الجنسية القطرية، كاشفًا أن سبب سحب جنسيته هو وقوفه إلى جانب المملكة والبحرين والإمارات ومصر ضد قطر؛ وذلك لأنه ليس لديه إلا الصحيح.

ولفت إلى أن السبب الثاني لسحب الجنسية، هو أنه اجتمع سابقًا مع ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان.

وشدد طالب بن لاهوم على أنه ملتزم بضبط النفس هو وأسرته، متابعًا" :جنسيتي التي سحبها أمير قطر سترجع غصبًا، أنا وأهلي، وعدم المساس والأموال، وإهانة آل مرة لن تمر مرور الكرام."

وأعلنت جمعية حقوق الإنسان الوطنية أنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه 54 آخرين من عائلته ومن قبيلة آل مرة بينهم أطفال و18 امرأة، في خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرضهم للشتات والتشريد في سابقة دولية من نوعها لا مثيل لها سوى ما قامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من فخيذة آل غفران وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.

وأضاف البيان أن الأشخاص الـ55 هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات بل جاء السحب فجائيًّا، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي، ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعًا لتضررهم، فإن هذا لا يلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لا يمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.

وأعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أسفها واستهجانها لهذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالًا ونساء لكونهم ينتمون إلى أسر معينة؛ فالجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة، والجمعية تطالب جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم، خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح ولا لبس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى أن السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية.

واختتمت الجمعية البيان بقولها: إن جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وأن تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقًا.

3

حقوق الإنسان في الصحافة

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

وصفتها بانتهاك جميع القوانين الحقوقية

جمعية حقوق الإنسان تستنكر سحب قطر لجنسية 54 من مواطنيها بينهم أطفال ونساء

المصدر: جريدة الوئام الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.alweeam.com.sa/483595

الوئام-الرياض

أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه54 آخرين من عائلته ومن قبيلة آل مرة ، بينهم أطفال و18 إمرأة في خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرضهم للشتات والتشريد في سابقة دولية من نوعها ، لامثيل لها سوى ماقامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من فخيذة آل غفران ، وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.

وأعلنت الجمعية أن الإشخاص الـ55هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات بل جاء السحب فجائياً، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي، ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعاً لتضررهم، فإن هذا لايلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لايمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.

كما أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأسف وتستهجن هذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالاً ونساء لكونهم ينتمون إلى أسر معينة فالجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة، والجمعية تطالب جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح ولالبس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لاذنب لهم سوى ان السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية.

إن جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وأن تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق الإنسان مستنكرة سحب قطر لجنسيات 55 من آل مرة : عقاب جماعي أعمى دأبت عليه الدوحة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/14/article_1251261.html

"الاقتصادية" من الرياض

أعلنت جمعية حقوق الإنسان الوطنية بالمملكة تفاجأها بقيام حكومة قطر بسحب جنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم مع 54 آخرين من عائلته، ومن قبيلة آل مرة بينهم نساء وأطفال في خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وأكدت الجمعية في بيان لها أن هذا العمل انتهاك فاضح لحقوق هؤلاء الأبرياء يعرضهم للشتات والتشريد في سابقة دولية لا مثيل لها سوى ما قامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من آل غفران وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.

وقالت الجمعية أن الإشخاص الـ 55 هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات بل تعرضوا لهذا العقاب الجماعي المفاجئ الذي حولهم من مواطنين يحملون هوية ثابتة إلى مشردين بلا وطن أو استقرار، معرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي.

وأكد البيان أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم جميع الخدمات منعاً لتضررهم، لكن هذا هذا لا يلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لا بأي حال من الأحوال سحبها بكل القوانين المتعارف عليها، مشددة على ضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.

واستهجنت الجمعية هذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالاً وأكثر من 18 امرأة لا لشيء سوى أنهم ينتمون إلى أسر معينة مؤكدة أن الجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة، ومطالبة في الوقت ذاته جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح ولا لبس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لاذنب لهم سوى ان السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية.

واختتمت الجمعية بيانها بالتأكيد على حجم المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وحذرت أن تعرض أي من هؤلاء الأشخاص لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقا.

جمعية حقوق الإنسان الوطنية : سحب جنسيات آل مرة خطوة تنتهك حقوقهم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=315235&CategoryID=1

أبها: الوطن

أعلنت جمعية حقوق الإنسان الوطنية بالمملكة أنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه54 آخرين من عائلته ومن قبيلة آل مرة بينهم أطفال و18 امرأة في خطوة تتنهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرضهم للشتات والتشريد في سابقة دولية من نوعها لا مثيل لها سوى ماقامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من فخيذة آل غفران وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.

وأوضحت الجمعية أن الأشخاص الـ55هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات بل جاء السحب فجائياً، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي، ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعاً لتضررهم، فإن هذا لايلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لايمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.

وأسفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واستهجنت هذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالاً ونساء لكونهم ينتمون إلى أسر معينة فالجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة.

وطالبت الجمعية جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة 36لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح ولالبس فيه،مشيرة إلى أن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى أن السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية.

وبينت الجمعية أن جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وأن تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقا.

"حقوق الإنسان": سَحْب قطر جنسية ابن لاهوم انتهاك للحقوق ومخالفة للمبادئ

المصدر: جريدة سبق الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
https://sabq.org

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم، ومعه 54 آخرون من عائلته ومن قبيلة آل مرة، بينهم أطفال و18 امرأة، وذلك في خطوة تنتهك بها جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرّضهم للشتات والتشريد في سابقة دولية من نوعها، لا مثيل لها سوى ما قامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من فخيذة آل غفران، وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.

وقالت: إن الأشخاص الـ55 هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات، بل جاء السَّحب فجائيًّا، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي ..ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعًا لتضررهم إلا أن هذا لا يلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لا يمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.

وأضافت: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأسف وتستهجن هذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى، الذي شمل أطفالاً ونساء؛ لكونهم ينتمون إلى أُسر معينة؛ فالجنسية ليست هبة عابرة، وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة. والجمعية تطالب جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها، ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم، خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة الـ36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح، ولا لبس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى أن السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم، هو بمنزلة المشاركة فيه، ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية.

إن جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سَحْب الجنسية، وإن تعرُّض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة، ولم تتطرق إليها إطلاقًا.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يسحب توصياته بشأن تعديل المادة 77.. ويراجع «خط الفقر»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24034195

الرياض - سعاد الشمراني

سحب مجلس الشورى، للمزيد من الدرس، أهم توصياته، التي تنص على المسارعة في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من أضرار فادحة لحقت بأعداد من المواطنين العاملين في القطاع الخاص، تقدم بها العضو عساف أبوثنين والعضو لطيفة الشعلان، كما تراجع عدد من أعضاء مجلس الشورى عن توصياتهم على تقرير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الذي كان يناقشه المجلس أمس (الأربعاء)، وكان من أبرزها توصية تنص على تعريف الوزارة لخط الفقر في الوطن، والتي قدمها العضو طارق فدعق، وتوصية تدعو إلى وضع مؤشرات واضحة لمتابعة ظاهرة التسول، قدمها عبدالله الضراب، فيما تراجع العضو سليمان الفيفي عن مطالبته بدعم مستفيدي الضمان من غير أموال الزكاة، لأنه يوجد من بينهم من لا يحل له مال الزكاة ومن يتحرج من أخذها على رغم حاجته.

وأسقط التصويت في جلسة أمس، عدداً من التوصيات، منها ما تقدم به عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي، والتي تدعو إلى حث وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على إجراء مراجعة شاملة لقرار إيقاف استقدام العمالة المنزلية من أثيوبيا للعودة عنه للحاجة الماسة إلى خدمات تلك العمالة وفق ضوابط محددة، من بينها الكشف عن الصحة النفسية وجودة التدريب والتأهيل قبل الاستقدام ومراعاة الإنصاف في الأجور، كما أسقط توصية حث مجلس الهيئة العامة للأوقاف على السعي لإحياء الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين حينما تكون في البلدان الإسلامية ودرس استثمارها والاستفادة من ريعها في الأوجه التي أوقفت من أجلها، وهي توصية مشتركة لعضوي المجلس أحمد الزيلعي وأحمد الغامدي.

جاء ذلك بعد الاستماع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي طرحوها أثناء مناقشة التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعام المالي 1436-1437هـ في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله الفوزان، وقرر المجلس بعد ذلك مطالبة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، ومراجعة خريطة فروعها والقيام بالتوزيع العادل لجميع الدور والمؤسسات والمراكز، بحيث تخدم جميع الفئات في جميع مناطق المملكة.

وطالب المجلس في قراره وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية للعمل على فصل الجمعيات والمؤسسات الأهلية عن الوزارة لتكون بإشراف هيئة مستقلة، ومعالجة القصور في الخدمات التي تقدم في الدور والمراكز والمؤسسات الإيوائية وتضمين خدماتها البرامج الثقافية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والترفيهية. من ناحية أخرى، دعا المجلس المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية إلى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث فيها لتحديد أهم التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، وتشكيل فرق بحثية مشتركة لدرسها ومعالجتها قبل أن تتحول إلى ظواهر سلبية عامة.

كما طالب المجلس الوزارة بالتوسع في إنشاء دور رعاية صحية نهارية لكبار السن وذوي الإعاقة والمرضى ما بعد الجراحات، وهي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس عضو المجلس الدكتور خالد العقيل. من جانب، آخر ناقش المجلس خلال تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن التقرير السنوي لوزارة البيئة والزراعة (وزارة الزراعة سابقاً) للعام المالي1436-1437هـ تلاه رئيس اللجنة معالي المهندس عباس هادي.

كما طالبت اللجنة الوزارة السماح للجمعيات التعاونية والزراعية ومكاتب الاستقدام باستقدام العمالة الزراعية الموقتة وتأجيرها على المزارعين وصيادي الأسماك، وكذلك وضع إطار تنظيمي لإقامة المهرجانات الزراعية والأيام المفتوحة للمزارعين بحسب الميزة النسبية لكل منطقة زراعية.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش تساءل أحد الأعضاء عن كميات المياه الجوفية في المملكة، كما لوحظ أن التقرير لم يتضمن تفاصيل عن الوضع الحالي لسوسة النخيل، في حين أشار آخر إلى أن التقرير تجاهل أيضاً الزراعة المستدامة والمياه المعالجة وتساءل عن أسباب تدهور الزراعة وتدنيها في المدرجات بالمناطق الجنوبية من المملكة، مطالباً بإعادة درس فرص الاستثمار الزراعي في الخارج، مؤكداً ضرورة التعامل مع سوسة النخيل كوباء.
من جهتها، أشارت إحدى عضوات المجلس إلى وجود حالات مرض الحمى المالطية على رغم من سهولة العلاج، مطالبة الوزارة في هذا الصدد باتخاذ إجراءات وقائية صارمة للتخلص من المرض بصورة نهائية، كما طالبت الوزارة بتكثيف البرامج التثقيفية للوقاية من المرض وتوضيح خطورته على المجتمع.
بعد ذلك، ناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة للعام المالي 1436-1437هـ، تلاه رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد. وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها للمجلس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية بالإسراع في توفير الأراضي التي تحتاج إليها المدينة في المواقع الجغرافية الملائمة لإدخال منظومة الطاقة الذرية في المملكة، وتضمين تقاريرها القادمة تفاصيل عن مصروفاتها المالية المعتمدة والمنفق منها، والمبالغ المطلوبة لتنفيذ استراتيجيتها التنفيذية، ودعت اللجنة المدينة إلى الإسراع في اعتماد الهيكل التنظيمي واللوائح المالية والإدارية المقترحة من المدينة بما يمكنها من تحقيق أهدافها. وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش تساءل أحد الأعضاء عن موعد تحدده المدينة لإدخال الطاقة المتجددة والذرية في الطاقة المستخدمة حالياً، في حين طالب آخر بالإسراع في تأسيس برنامج وطني للطاقة النووية والمتجددة وإشراك القطاع الخاص فيه. من جهته، طالب أحد الأعضاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بالمحافظة على الكفاءات الوطنية التي تضمها، في حين رأى آخر ضرورة الإسراع في تفعيل الاتفاقات الدولية التي أبرمتها مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية.

الحياة
AL HAYAT

«العمل»: «أجير» يُمكِّن اليمنيين من تحويل هوية «زائر» إلى «مقيم»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24034194

الرياض - «الحياة»
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنه بإمكان الأشقاء اليمنيين المقيمين في المملكة، الذين سبق لهم الحصول على هوية زائر، الاستفادة من خدمة أجير «إشعار أهلية عمل»، عبر رابط البوابة https//:visitors.ajeer.com.sa :، بحيث ستمكنهم هذه الخطوة من تحويل بطاقة الزائر إلى إقامة نظامية لدى المديرية العامة للجوازات.
وقال المتحدث باسم الوزارة خالد أباالخيل: «إنه يجب على الزائر اليمني أن يتراوح عمره بين 18 إلى 60 عامًا ليستفيد من خدمة أجير إشعار أهلية عمل، وأن يحمل بطاقة زائر صالحة صادرة عن المديرية العامة للجوازات، وجواز سفر من الحكومة الشرعية اليمنية، وأن يتم تسجيل معلومات الجواز على الملف الحدودي الخاص بالزائر اليمني لدى المديرية العامة للجوازات.«
ودعا المتحدث باسم الوزارة، الأفراد وأصحاب المنشآت والأشقاء اليمنيين إلى الاستفادة من الخدمة عبر زيارة الموقع الإلكتروني لبوابة «أجير»، واتباع الخطوات الموضحة في الموقع للاستفادة من الخدمة، وفي حال وجود أي استفسارات يمكن الاتصال على هاتف خدمة العملاء في بوابة «أجير.«

مجلس الشورى يوافق على توظيف المرأة في المناصب القيادية في العمل»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24034190

الرياض - سعاد الشمراني

وافق مجلس الشورى بالإجماع على توظيف المرأة في المناصب القيادية العليا في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وقالت لـ«الحياة «مقدمة التوصية الدكتور لطيفة الشعلان: «أنا مسرورة بحصول هذه التوصية على أغلبية كبيرة في التصويت الذي جرى أمس (الأربعاء)، فمع أن النساء يعملن منذ أمد في الوزارة إلا أن وظائفهن اقتصرت على المراتب المتدنية والوسطى، ولم يصلن للمواقع القيادية العليا في وزارة تشكل النساء ٧٠ في المئة من المستفيدين من خدماتها»، وتابعت: «إن كثيراً من المشكلات المتعلقة بالتأنيث وغيرها يمكن حلحلتها بتمكين قياديات يتوافرن على الكفاءة والخبرة والفكر التنويري.«

وجاءت موافقة المجلس على التوصية التي تقدم بها ثلاثة أعضاء هم لطيفة الشعلان وعساف أبوثنين وموضي الخلف، التي تنص على المطالبة بتمكين المرأة من المناصب القيادة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتبنتها اللجنة الاجتماعية في المجلس برئاسة عبدالله الفوزان على تقرير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وكانت في صيغتها الأولى بسقف أعلى يطالب بتعيين امرأة في منصب نائبة وزير للتنمية، لكن وكما يبدو فإن جولة من المناقشات بين اللجنة والمقدمين الثلاثة انتهت بقرار المجلس الذي تمثل في مطالبة الوزارة بتمكين المرأة من المناصب القيادية العليا بما يتضمن دون النص صراحة على منصب نواب للوزير من النساء.

وكان الأعضاء، الشعلان وأبوثنين والخلف، استندوا في توصيتهم إلى أن التحديات الملحة التي تواجه الوزارة في الوقت الراهن في مجال العمل، كمشكلات سوق العمل وخفض نسبة البطالة تقتطع جزءاً كبيراً من مجهودات الوزارة، بما قد يؤثر سلباً على جوانب الاهتمام بالتنمية الاجتماعية بمجالاتها المتنوعة، مثل الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي ورعاية ذوي الإعاقة والأيتام والمسنين وذوي الظروف الخاصة وتنمية المرأة والأسرة والطفولة وفئة الشباب، بخاصة مع تنامي حدة استقطاب الشباب من بعض التيارات المتطرفة.

كما ذكروا أن الكوادر النسائية تشكل الأغلبية في مجال العمل بالشؤون الاجتماعية عالمياً (81.6 في المئة في أميركا، وأكثر من 75 في المئة في كل من بريطانيا وكندا وأستراليا)، وأغلب من يشغلون المناصب العليا للإشراف على التنمية الاجتماعية في دول العالم المختلفة هم من النساء بما في ذلك منصب وزيرة التنمية الاجتماعية في كثير من البلدان العربية والخليجية مثل الإمارات، والكويت، وعمان، والأردن، ومصر، والسودان، والمغرب، وليبيا)والبحرين وتونس سابقاً(، وهذه النسب العالمية تعكس قدرة النساء على الإدارة الفعالة في هذا القطاع الحيوي من العمل المؤسسي. وأوضحوا أن من أهداف رؤية المملكة 2030 هي رفع نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة من 22 في المئة إلى 30 في المئة، وللدولة توجه متدرج نحو تعزيز حضور المرأة في الشأن العام وتمكينها من المناصب القيادية، إذ إن المملكة هي من ضمن الأدنى عالمياً في نسبة النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية على مستوى شغل المرتبتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة، ناهيك عن مناصب أعلى كنائب وزير.

الحياة
AL HAYAT

«الخدمة المدنية» تطلق خطة لتوطين 28 ألف وظيفة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24033384

الرياض - «الحياة»

بدأت وزارة الخدمة المدنية في مرحلتها الأولى من خطة مسارات توطين الوظائف في الجهات الحكومية، التي تهدف إلى إحلال المواطنين في الوظائف العامة التي يشغلها غير سعوديين بشكل تدريجي وفق خطة موضوعة، بمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة في إعدادها وفق نسب سنوية تلتزم بها تلك الجهات باعتبارها راعت جميع الجوانب، ومن ذلك عدم تأثر الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأوضح نائب وزير الخدمة المدنية عبدالله الملفي أن الخطة تسعى إلى توطين ما لا يقل عن 28 ألف وظيفة على جميع السلالم الوظيفية بنهاية 2020، ولهذا الغرض عقدت الوزارة العديد من ورش العمل للمختصين في الجهات الحكومية خلال الفترة الماضية، لغرض التوافق على الخطة التدريجية المناسبة وتحديد الأدوار والمهمات، مشيراً إلى أن الوظائف المشغولة بغير سعوديين في القطاع الحكومي، تتركز بصفة أساسية في القطاعين الصحي والتعليم العالي، مبيناً أن لذلك أسباباً عدة من أهمها التوسع الكبير والسريع في تلك القطاعات لمقابلة النمو المتزايد في برامج التنمية في مختلف المناطق والمحافظات، ما جعل من المتعذر على المؤسسات التعليمية والتدريبية تخريج دفعات من المتخصصين في تلك المجالات تفي بالحاجة بحكم ما تتطلبه عملية الاعداد من وقت ليس بالقصير خصوصاً التخصصات الطبية.

وأكد الملفي في تصريح صحافي أن تضافر جهود الجهات الحكومية بعضها لبعض خصوصاً جهات الإعداد كالمؤسسات التعليمية في التعليم العالي، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية سيحقق النتائج المرجوة.

وفي المقابل لفت إلى أن مسارات التوطين الأخرى ستشمل أيضاً مبادرة «وافد» التي تهدف إلى متابعة جميع المتعاقدين غير السعوديين، عن طريق وضع إجراء تقني للمتعاقدين غير السعوديين العاملين في الجهات الحكومية من مرحلة نشوء الحاجة لدى الجهات للتعاقد من داخل المملكة أو خارجها إلى مرحلة الإحلال بالمواطنين، إذ يجري العمل حالياً على تجهيز البرنامج الآلي لهذه المبادرة والذي سيتم إطلاقه في الفترة المقبلة والقريبة، وسيتم التنسيق للمبادرة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الخارجية والإدارة العامة للجوازات.

وأكد الملفي أن الوظيفة العامة مكفول حق شغلها للمواطن متى ما توافرت لديه متطلبات شغلها النظامية، إذ لا يمكن شغلها بغيره إلا إذا ثبت لدى الوزارة تعذر شغلها بالمواطن، كأن تعلن ولم يتقدم لها أحد أو أن تكون تلك الوظائف تفوق إعداد طالبي العمل المتقدمين على برنامج جدارة أو لدى الجهات الحكومية التي لديها صلاحية التوظيف مثل الوظائف الطبية في مستوى أخصائي واستشاري في بعض التخصصات، وكذا بعض رتب وتخصصات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

«الشورى» يطالب بالمسارعة بتطبيق التأمين الصحي لمستحقي الضمان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1622857

الرياض - عبدالسلام البلوي

وافق مجلس الشورى بالأغلبية على توصية للإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، مقراً توصية لمنصور الكريديس في هذا الشأن، كما طالب بتمكين المرأة من المناصب القيادية العليا في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية "شقها الاجتماعي"، وحسب مضمون توصية للأعضاء عساف أبوثنين ولطيفة الشعلان وموضي الخلف، فذلك تحقيقاً للمصلحة العامة، وتأجل حسم توصية للعضو عبدالله الضراب نقلتها لجنة الأسرة والشباب للتقرير الخاص بشق" العمل" من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وقد طالبت بعدم السماح للعمالة بممارسة المهن الفنية مثل التمديدات الكهربائية والسباكة والميكانيكا والنجارة والحدادة، وغيرها إلا بعد تجاوز الاختبارات المتعلقة بالمهنة من المراكز المعتمدة داخل المملكة.

وصوت المجلس اليوم الأربعاء على فصل الجمعيات والمؤسسات الأهلية عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتكون تحت إشراف هيئة مستقلة، ومراجعة خريطة فروع الوزارة والتوزيع العادل لها لتخدم جميع الفئات في مدن ومحافظات المملكة، والتأكيد على قرار الشورى الصادر في جمادى الأول عام 1435 ومطالبته بتزويد المجلس بالتقرير السنوي للصندوق الخيري الاجتماعي، أسوةً بالصناديق التنموية الأخرى حسبما نصت عليه المادة 29 من نظام مجلس الوزراء، كما شدد الشورى على معالجة القصور في الخدمات التي تقدم في الدور والمراكز والمؤسسات الإيوائية.

إلى ذلك يناقش الشورى اليوم والمسارعة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من أضرار فادحة لحقت بأعداد من المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وهي توصية للعضو عساف أبوثنين والعضو لطيفة الشعلان، كما يبحث المجلس حث وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة إجراء مراجعة شاملة لقرار إيقاف استقدام العمالة المنزلية من أثيوبيا للعودة عنه للحاجة الماسة إلى خدمات تلك العمالة وفق ضوابط محددة من بينها الكشف عن الصحة النفسية وجودة التدريب والتأهيل قبل الاستقدام ومراعاة الإنصاف في الأجور، وفق توصية إضافية للعضو أحمد الزيلعي على التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

تقديم إلكتروني للكبار والأرامل والمطلقات في «الضمان» شمول أسر مدمني المخدرات بأربعة شروط

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/540183

أمين رزق
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على السماح لكبار السن والمطلقات والأرامل وأبنائهم بالتقديم للضمان الاجتماعي إلكترونيا، في إطار التيسير على المستحقين.
وأوضحت الوزارة عبر موقعها الإلكتروني، أن أسر مدمني المخدرات يشملها الضمان الاجتماعي بشروط منها تقديم تقرير طبي بأن رب الأسرة يتعاطى مخدرات، مع إرفاق صورة من بطاقة العائلة وشهادات ميلاد الأبناء وحساب بنكي باسم صاحب الطلب. ونفت الوزارة إيقاف إعانة التأهيل الشامل عن القبائل النازحة، مشيرة إلى أن الإعانة لا تنطبق على المصابين بانزلاق غضروفي. ولفتت إلى إمكانية تقديم اعتراض إلكتروني على الاستبعاد من الإعانة أو عبر الفروع بشكل مباشر.
وفي شأن آخر، أوضحت الوزارة إمكانية تعديل أي منشأة نسب التوطين لديها سواء من خلال التوظيف المباشر، أو الاستفادة من خدمة التوطين الموازي.
وشددت على عدم إصدار أي رخص عمل أو تجديد للعمالة في النطاق الأصفر، وذلك لانخفاض نسب التوطين بها.
وتسعى المملكة حاليا لدعم فرص التوطين في مختلف القطاعات في ظل زيادة عدد الخريجين لأكثر من 250 ألف سنويا، وتراجع النشاط الاقتصادي مما يؤثر على قدرة المؤسسات على استيعاب العمالة الجديدة.

القص وحياة الناس المهمشين

المصدر: جريدة اليوم الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4205921

محمد الحرز

خلف ظاهرة الهجرة واللجوء إلى الدول الأوروبية التي استفحلت في السنوات الأخيرة بسبب الفقر والحروب وغياب العدالة الاجتماعية هناك قصص إنسانية تعبر عن مدى قسوة الحياة والبشر، قصص حقيقية لا يمكن استيعابها إلا باعتبارها مآسي تكتب نفسها في سجل التاريخ كشاهد على صدق مقولة «الإنسان ذئب الإنسان». لكن هذه القصص تذهب مع الريح والنسيان مادامت لا تجد سبيل الحديث عنها وإبرازها إلى الواجهة، وطالما كان الإعلام العالمي لا يحتفي بالمهمشين من البشر ولا بقصصهم المأساوية إلا بالقدر الذي يتم توظيفه سياسيا أو اقتصاديا إلا ما ندر وهو قليل على العموم. وحده الأدب والفن هو من يملك القدرة على المقاومة، على الصمود ضد التهميش، ضد تحويل الإنسان إلى مجرد سلعة في سوق التبادل التجاري. والشواهد لا تعد ولا تحصى على مثل هذه المقاومة .
بين يدي رواية اسمها «لا تقولي أنك خائفة» للروائي الإيطالي «جوزبه كاتوتسيلا»، وهو عمل روائي استندت أحداثه على واقعة حقيقية، تحكي قصة عداءة رياضية (سامية) موهوبة من الصومال، كان جل طموحها المشاركة في أولمبياد لندن 2012 وبعد أن تقطعت بها السبل في بلدها بين الاقتتال الداخلي وتقلص الحريات خصوصا للمرأة بسبب التشدد الديني وبين انتشار الفقر، لجأت إلى شبكة المهربين المنتشرة على طول الحدود الأفريقية للوصول بها إلى شواطئ إيطاليا، وكأنها بذلك استجارت من الرمضاء بالنار. لكنها لا تصل إلى وجهتها المبتغاة، ففي عرض البحر وسط الأمواج الهائجة، في قارب معطل، تحاول أن تنجو بالسباحة. لكنها تغرق. وبذلك تنسدل قصة مأساوية من قصص عديدة مثلها لم يتمكن الناس من معرفة تفاصيلها لولا الإمكانيات الكبيرة الذي يقدمها السرد القصصي عن حياة الناس العاديين، ولولا وجود أيضا قاصين وروائيين على درجة كبيرة من القدرة على إظهار تلك الإمكانيات الكامنة في السرد .
لقد استطاعت الرواية أن تظهر الوجه الحقيقي للمشاعر الإنسانية، وأن تذهب في دهاليزها وتزيح الستار عن أبشع المواقف التي يمكن أن يتخذها إنسان تجاه إنسان آخر، بالقدر الذي نرى فيها صورا إنسانية على النقيض منها أيضا. ولم يترك الروائي معلومة صغيرة أو كبيرة عن حياة البطلة إلا ونفض الغبار عنها، حوارات ولقاءات مع أصدقاء رحلتها، مع أختها التي تعيش في هلسنكي، مع أسرتها وجيرانها في الصومال. هو عمل صحفي شاق يتم استثماره روائيا كي يعطينا

قصة إنسانية ترتفع إلى مصاف المثال والشاهد على حياة إنسانية عابرة لا يلتفت إليها أحد. وإذا الواقع يقول إنها غرقت، فالرواية تنقذها من الموت وتوصلها إلى حلمها الذي خسرت من أجله حياتها وهذه قمة الإنسانية.

الحياة
AL HAYAT

نقاط البيع لمكافحة التستر

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Abdulaziz-Al-Swiad/24033255

عبدالعزيز السويد

فرض العمل بنقاط البيع قد يكون خطوة مؤثرة في مكافحة التستر، لكنه لن يشمل مختلف القطاعات التي يعشعش فيها ذلك الفايروس، سيفيد في قطاع التجزئة المتهم الأكبر، لكن ماذا عنه في قطاع المقاولات وغيره من قطاعات أخرى؟

هذا في العموم، أما في التفاصيل، فهل وجود حساب بنكي يودع فيه دخل المنشأة كاف لمعرفة التستر والحد منه؟ ثم ماذا عن البنوك وأحوال الشفافية والرقابة فيها وعليها؟

بحسب مصادر لصحيفة الاقتصادية، فإن وزارة التجارة والاستثمار تعتزم إلزام المحال باستخدام نقاط البيع ويبدأ العمل بهذا وفق الصحيفة قبل نهاية العام الميلادي الحالي.

قبل هذا ينتظر من وزارة التجارة ومؤسسة النقد مع البنوك إلزام المحال باستخدام أجهزة نقاط بيع تحافظ على الخصوصية للعميل، كثير من المحال الآن تستخدم أجهزة مكشوفة وهي مقدمة من البنوك التي تعلن في كل لحظة مع كل اتصال تحذيراتها للعملاء من كشف أرقامهم السرية لكائن من كان! فكيف يستوي هذا وهي تقدم أو تسمح لمحال متعاقدة معها باستخدام أجهزة مكشوفة يزال عن بعضها قطعة بلاستيكية توفر شيئاً من الخصوصية عن العيون المتلصصة. هذا أولاً أما الثاني، فهل هناك غرفة عمليات بين التجارة ومؤسسة النقد لمراقبة حسابات هذه المحال وتحويلاتها بصورة تجعل من الصعب مرور التستر من خلالها؟ سؤال لا أملك الإجابة عنه.

هناك عزم رسمي على مكافحة التستر، هذا واضح مقارنة بالزمن الماضي الذي كثر فيه الحديث عن التستر من دون إجراءات حازمة، إلا ان القطاعات التي عشعش فيها التستر من الكثرة والتشعب جعلت القضية اكثر صعوبة، وهناك نشاطات خدمية لها قيمة اقتصادية وعليها طلب، لكنها في الظل تبحث عمن يسلط عليها الضوء الرسمي. إن البحث عن هذه النشاطات ثم تدريب مواطنين شباب على العمل فيها وإزالة عوائق شبكات تحتكرها، ستكون رافداً مهماً لمكافحة التستر، وتوفير فرص عمل للمواطن.

العالم يطالب بـ٠ خطوات فورية" لوقف العنف في بورما

»الاتجار بالبشر" يتربص بـ1100 طفل روهينغي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1571869

أ ف ب (رانغون(

تشير آخر إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» إلى أن أكثر من 1100 طفل روهينغي فروا من العنف المندلع في غرب بورما، ووصلوا وحدهم إلى بنغلاديش بعد أن فقدوا أسرهم.

وحذرت المنظمة من أن هؤلاء الأطفال القادمين بمفردهم معرضون لخطر الاستغلال الجنسي والإتجار بالبشر والصدمات النفسية بعد أن شاهد العديد منهم أفرادا من عائلاتهم يتعرضون لقتل وحشي خلال مجازر وقعت في قرى بولاية راخين.

من جهة أخرى، هربا من الانتقادات المتزايدة على خلفية أزمة اللاجئين الروهينغا، ألغت أونغ سان سو تشي التي تقود الحكومة البورمية فعليا، خططا لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق هذا الشهر، بحسب ما أعلن المتحدث باسمها زاو هتاي أمس (الأربعاء) وذكر هتاي أن سو تشي لن تحضر الجمعية العامة للأمم المتحدة، دون إعطاء مزيد من التفاصيل.

إلى ذلك، دعا مجلس الأمن الدولي الأربعاء إلى اتخاذ «خطوات فورية» لوقف العنف في بورما، في ختام جلسته المغلقة الأولى منذ بدء موجة التهجير الواسعة للروهينغا في أغسطس (آب) الماضي.

وأعربت الدول الـ15 الأعضاء في مجلس الأمن عن «القلق العميق من الأوضاع» الحالية في بورما، ونددت بالعنف، بحسب ما أعلن السفير الإثيوبي تيكيدا أليمو الذي يرأس حاليا مجلس الأمن الدولي.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/24033442

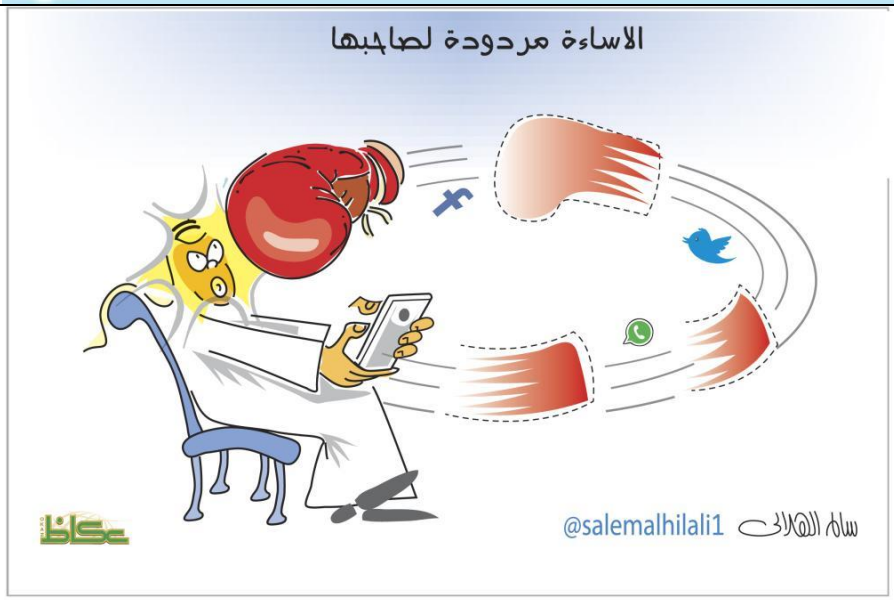

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1571865